

فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم (من خلال سورتَي البقرة والنساء)

د. عبده محمد يوسف (*)

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، القائل: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٢٣٨]، أحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله. أما بعد،

فالشريعة الإسلامية تتميز بالشمول والكمال، فقد شملت في تشريعاتها وأحكامها جميع الأفراد والفئات، فشرعت ما يصلح للصغير والكبير، والجاهل والعالم، والسفيه والضعيف، والعاقل والمجنون، والذكر والأنثى، واهتمت بجميع شرائح المجتمع، ولم تفرق بينهم على أساس الجنس أو اللون أو المكان أو النسب أو العمل أو الاختلاف في مكانتهم ومنزلتهم في المجتمع، بحيث تهتم بالشريف دون الضعيف، أو بالصحيح دون السقيم، أو بالذكي دون الغبي ومن على شاكلتهم؛ بل هدفها تحقيق مصالح الجميع على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم.

فالشريعة الإسلامية إما أمر وإما نهي، وكلاهما يحقق مصلحة العبد، فهي إن أمرت؛ فذلك الأمر إنما هو لمصلحة تجلبها، وإن هي نهت؛ فذلك النهي إنما هو لمفسدة تدفعها، لا يشد عن هذا شيء من أحكامها.

(*) رئيس قسم القرآن وعلومه بكلية التربية، جامعة صنعاء (اليمن).

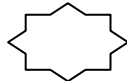
وقد أرسّت الشريعة الإسلامية قواعد التعاون بين الناس على البر والتقوى، وحثّت القوي على إعانة الضعيف، وإغاثة الملهوف، وفرضت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيقاً لمصلحة الخلق أجمعين، وتوفيراً لأسباب الشفقة والرحمة، ومن هنا كان على العاقل أن يتولّى غيره بالنصح والإرشاد، وأن يقوم على مصالحه، يحفظها ويعمل عليها.

كما جعلت الشريعة الإسلامية من مقاصدها الضرورية: حفظ المال، وسلكت في سبيل المحافظة عليه طرقاً شتى في التشريع، منها الضمان، ومنها حدّ السرقة، ومنها هذا النوع من الأحكام، وهو رعاية السفينة والمحافظة على ماله، الذي هو موضوع بحثنا، وحدّرت من التبذير والعبث بالمال، والبعثرة به ذات اليمين وذات الشمال، والعشوائية في صرفه، وجعلت ذلك من عمل الشيطان:

﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]، وشرعت المحافظة على مال اليتيم، وحرّمت الانتفاع به في غير مصلحته

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وأوصت به خيراً ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩].

فشرعت لهؤلاء وأمثالهم ممن لا يحسنون لأنفسهم صنعاً أحكاماً وتشريعات، وجعلت من حقهم على الذين يحسنون التصرف أن يتولوا عنهم وجوه التصريف، وشتى المعاملات؛ حفظاً لأموالهم، وتحقيقاً لمصالحهم.



وكان من حقّ الشريعة الإسلامية أن تواجه هذا الوضع، فتشعر له الأحكام، وتضع له الأسباب، وإلاّ فماذا يكون لو ترك الصبيّ وشأنه، وخُلّي بين الجنون وماله، ولم تمسك يد قويّة أمينة على مال السفّيه، ولم تحفظ للدائن حقّه في مال المدین؟ ألاّ يكون ذلك تسليطاً للکبير أن يستغل الصّغير، وتخليّة للعاقل أن يستغل جنون الجنون، وتحريضاً للرّشيد أن يستغل سفه السفّيه، فتضيع أموال هؤلاء؟

لم تنظر الشريعة الإسلامية إلى السفّيه نظرة احتقار وإهمال، لكونه سفّيهّاً لا يحسن التصرف في ماله ودينه؛ بل اهتمت به اهتماماً كبيراً في تشريعاتها الشاملة وأحكامها الوافية، سواء كان ذلك في القرآن أم في السنّة، فقد جاءت آيات في كتاب الله تعالى ترشدنا إلى كيفية التعامل مع مثل هؤلاء، وما يجب علينا نحوهم.

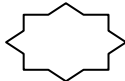
السّفّيه في القرآن الکریم:

لقد ورد لفظ السفّيه ومشتقاته في القرآن الکریم في عدد من الآيات القرآنيّة، يمكن لنا ذكرها مع بيان المراد منها بشكل مختصر على النحو التالي:

[١] قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ

أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ [البقرة: ١٣٠]، سفّه بمعنى: جهل، أي جهل أمر نفسه فلم يفكر فيها، وقيل: أهلك نفسه^(١)، وقيل:

(١) فتح القدير: الشوكاني، ١٦٨١.



و. عبده محمد يوسف

(سفه نفسه) أي: جعلها مهانة ذليلة، وأصل السَّفه: الخفة^(١). وقيل: ظَلَمَ نفسه بسفهه وسوء تدبيره بتركه الحقَّ إلى الضلال^(٢).

[٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا

ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] (ألا إنهم هم السفهاء) أي: الجهال الخرقى بتركهم الإيمان بمحمد ﷺ^(٣).

والسَّفاهة: هي رقة الخلوم، وفساد البصائر، وسخافة العقول، والمراد بالسُّفهاء هنا؛ قيل: المنافقون، وقيل: اليهود^(٤).

[٣] وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَن قِبَلِنَاهُمْ

الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]. المراد بالسُّفهاء: هنا مشركو العرب، وقيل: أحبار اليهود، وقيل: المنافقون، والآية عامّة في هؤلاء كلهم^(٥).

وفي الآية إخبار من الله تعالى لنبيه وللمؤمنين بأنَّ السُّفهاء من اليهود والمنافقين سيقولون هذه المقالة قبل أن تتحوّل القبلة من بيت المقدس إلى

(١) روح المعاني: الألويسي، ٣٨٥/١.

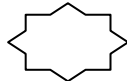
(٢) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، ١٤٢/١.

(٣) تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، ٩٦/١.

(٤) فتح القدير: الشوكاني، ٥١/١.

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط، ابن حيان، ٥٩٣/١، وفتح القدير، للشوكاني، ٥١/١، وتفسير القرآن العظيم،

ابن كثير، ١٤٢/١.



فقہ التعامل مع السفہاء فی ضوء القرآن الکریم

الکعبۃ، والسفہاء: جمع سفیه، وهو الکذاب البہات، المعتمد خلاف ما یعلم، وقیل: هم خفاف الأحلام^(١).

[٤] وقوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]. ﴿سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أي: جهلاً لا عن بصيرة، والسبب هو خفة أحلامهم، وجهلهم أن الله رازق أولادهم^(٢). والمراد بهم العرب الذين كانوا يقتلون بناتهم بالوآد الذي كانوا يفعلونه سفهًا، أي لأجل السفه، وهو: الطيش والخفة لا حجة عقلية ولا شرعية كائنًا ذلك منهم^(٣).

[٥] وقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَإِنِّي أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ﴿السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ أي: الذين لا يعلمون تفاصيل شؤونك، ولا يثبتون في المباحض^(٤). وقيل المراد بالسفهاء: السبعون، والمعنى: أتهلك بني إسرائيل لما فعل هؤلاء السفهاء، في قولهم: ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾، وقيل المراد بهم: السامري وأصحابه^(٥).

(١) فتح القدير: الشوكاني، ١٧٤/٨.

(٢) انظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني، ٢٨٠/٤، والكشاف، الزخشري، ٦٩٢.

(٣) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ١٩٠/٢، وفتح البيان، الفنوجي، ٢٥٢/٤.

(٤) تفسير أبي السعود، ٣٧٣.

(٥) انظر: روح المعاني، الألوسي، ٢٨٠/٤، وفتح القدير، الشوكاني، ٢٨٧/٢.

[٦] وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ ﴿٤﴾

[الجن: ٤] سفيها: يعنون إبليس، وقيل: عصاتهم ومشركوهم^(١). وقيل: جنس لكل سفيه، وإبليس مقدم السفهاء، و"الشطط": التعدي وتجاوز الحد^(٢).

[٧] قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي

سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ﴿٦٦﴾ [الأعراف: ٦٦]. السفاهة:

الخفة والحمق. وقيل: في جهالة، وقيل: (في سفاهة): أي في ضلالة، حيث تدعونا

إلى ترك عبادة الأصنام، والإقبال على عبادة الله^(٣). وقيل معنى ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ

فِي سَفَاهَةٍ﴾: أي في خفة حلم وسخافة عقل، حيث تهجر دين قومك إلى دين آخر^(٤).

ونحن في حديثنا عن السفيه، نقصد به الذي ورد ذكره في آية المداينة عند

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ

يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمِلْ وَلِيهِ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا

تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ

قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ﴿٥﴾ [النساء: ٥]؛ لأن هاتين الآيتين هما اللتان تطرقتا إلى ما

(١) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٣٦٥/٥، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ١٩٥٢/٤.

(٢) تفسير البحر المحيط، ابن حبان، ٣٤/٨.

(٣) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٢٨٤/٢، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٧٣٩/٢، وتفسير الجلالين،

ص ١٥٨.

(٤) الكشاف، الزخشري، ١١٢/٢.

فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

يتعلّق بالسّفهاء في أمورهم الدنيويّة، أمّا بقية الآيات التي ذكر فيها لفظ "السّفية" ومشتقاته في القرآن الكريم فأكثرها تتعلّق بالجانب الدّيني، كما صنّفها بعض العلماء^(١).

يقول الرّازي: "وقد ذكر الله تعالى السّفه في مواضع، منها: ما أراد به السّفه

في الدّين؛ وهو الجهل به، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ كَمَا ءَامَنَ السّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ السّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَنَّهُمْ عَنِ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]. فهذا هو السّفه في الدّين، وهو الجهل والخفة، وقد قيل: إنّ أصل "السّفه": الخفة، ويُسمّى الجاهل سفياً؛ لأنّه خفيف العقل ناقصه، فمعنى "الجهل" شامل لجميع مَنْ أُطلق عليه اسم "السّفية"^(٢).

إلاّ أنّه يمكن القول: إنّ أصل السّفه في الدّين والدّنيا واحد، وهو الخفة والجهل بمواضع التصرف والأمر الذي قصد له، فالسّفية في الدّين والسّفية في رأيه هو الجاهل فيه، وبنيء اللسان يُسمّى "سفياً"؛ لأنّه لا تكاد تتفق البذاءة إلاّ في جهّال الناس وأصحاب العقول الخفيفة^(٣).

(١) انظر: أحكام القرآن، الطّبري الهراسي، ٢٤١/١، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٧١.

(٢) أحكام القرآن، الجصاص، ٤٧١.

(٣) انظر: أحكام القرآن، الطّبري الهراسي، ٢٤٢/١، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٧١.

ف "السَّفه": الطَّيش والخفة لا لِحُجَّة عقلية ولا شرعية، والعرب تطلق "السَّفه": على ضعف العقل تارة، وعلى ضعف البدن أخرى^(١). ويؤيد ذلك تعريف بعض الفقهاء لـ "السَّفيه" و"السَّفه"، فالمبذر لماله المفسد لدينه هو "السَّفيه"، كما يعرفه الإمام الشافعي^(٢).

وعرّف بعض الفقهاء "السَّفه" بأنّه "العمل بخلاف موجب الشَّرع، واتباع الهوى، وترك ما يدلُّ عليه الحجا"^(٣). أي: الدليل والبرهان.

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ لفظ "السَّفيه" ومشتقاته في القرآن الكريم ما ورد إلّا في سياق التّعبير عن كلّ مَنْ وُصِفَ بالصفات السّابقة الذّكر، سواء كان يراد بهم المنافقون أم اليهود أم المشركون، أم السُّفهاء من المسلمين؛ لأنّ المنافقين واليهود والمشركين ما صدر منهم من الأقوال والأفعال وسائر التّصرّفات ما هو إلّا عن جهل، وفساد دين، وطيش، وخفة عقل.

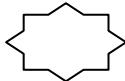
أمّا أهمية البحث - إلى جانب ما ذكر - فيمكن تلخيصها في الآتي:

- معرفة أنّ الشريعة الإسلامية تتميّز بالشُّمول والكمال، فقد شملت تشريعاتها وأحكامها جميع الأفراد والفئات الصّغير والكبير، الجاهل والعالم، السَّفيه والضعيف، العاقل والجنون، واهتمت بجميع شرائح المجتمع بهدف تحقيق مصالحهم.

(١) فتح القدير، للشوكاني، ٣٤٤/١.

(٢) أحكام القرآن، ابن العربي، ٣٣٠/١.

(٣) انظر: تكملة فتح القدير، ابن قودر، ٢٦٥/٩.

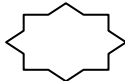


فقہ التعامل مع السفهاء فی ضوء القرآن الکریم

- معرفة المراد من السفهاء الوارد ذكرهم في القرآن الکریم في مواضع مختلفة، وعلى وجه الخصوص السفهاء المذكورون في الآية (١٨٢) من سورة البقرة، والآية (٥) من سورة النساء.
- التعرف على أحد أصناف وفئات المجتمع (السفهاء)، ومعرفة فقہ التعامل معهم، والأحكام المتعلقة بهم وبتصرفاتهم، كما علمتنا الشريعة الإسلامية.
- كثرة الأفعال والتصرفات الصادرة من بعض الناس، التي يمكن عدّها ضمن السفه، ولا سيما ما يتعلق بالمال وتبذيره بعيداً عن الالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية التي أرشدتنا إلى فقہ التعامل مع مثل هؤلاء.

وأما حدود البحث؛ فهم السفهاء المذكورون في آية المداينة عند قوله تعالى:

﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْتِيَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ لِئَلَّا يَأْتِيَ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥]. حيث نتعرف في هذا البحث على أقوال العلماء في المراد بـ "السفهاء" في الآيتين، ونعرف فقہ التعامل معهم كما أرشدنا القرآن الکریم والسنة النبوية، ثم نتناول بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالسفهاء، وذلك في الفصول والمباحث التالية:



الفصل الأول: تعريف السفه لغة واصطلاحاً، وأقوال العلماء فيه

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف السفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في المراد بالسفهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا

تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ

الْحَقُّ سَفِيهًا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الفصل الثاني: فقه التعامل مع السفهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

أَمْوَالَكُمُ﴾

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ

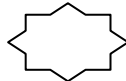
اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾.

المبحث الثاني: فقه التعامل مع السفهاء مادياً ومعنوياً.

المطلب الأول: فقه التعامل مع السفهاء مادياً: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾.



المطلب الثاني: فقه التعامل مع السفهاء معنويًا: ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا



الفصل الثالث: الحجر على السفّيه والولاية عليه

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحجر وآراء الفقهاء في حكم الحجر على السفّيه .

المبحث الثاني: ما يثبت به الحجر على السفّيه، وحكم إشهاره.

المبحث الثالث: حكم الحجر على السفّيه الكبير.

المبحث الرابع: ثبوت الولاية على السفّيه.

الفصل الرابع: أحكام تتعلق بإقرار السفّيه وتصرفاته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام تتعلق بإقرار السفّيه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم إقراره بدّين.

المطلب الثاني: حكم إقراره بما يوجب حداً أو قصاصاً .

المبحث الثاني: أحكام تتعلق بتصرفات السفّيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم بيع وشراء السفّيه بدون إذن وليه.

المطلب الثاني: حكم زواجه.

المطلب الثالث: حكم طلاقه وخلعه.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

تعريف السفيه لغة واصطلاحاً ، وأقوال العلماء في المراد به

في هذا الفصل نتناول الحديث عن تعريف السفيه في اللغة وفي الاصطلاح، ثم نتطرق لأقوال العلماء في معنى "السفيه"، حيث تعددت الأقوال والآراء في المراد بـ "السفهاء" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تعريف السفيه لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف السفيه في اللغة:

"سَفِهَ سَفَاهَةً فَهُوَ سَفِيهٌ، وَالسَّفَهُ: نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ، وَأَصْلُهُ الْخَفَةُ، وَسَفِهَ الْحَقُّ: جَهَلَهُ"^(١).

والسَّفَه: نقيض الحلم، وأصله الخفة والحركة، وقيل: الجهل، وهو قريب بعضه من بعض، وقد سَفِهَ حلمه ورأيه ونفسه سَفِهًا وَسَفَاهًا وَسَفَاهَةً: حمله على السَّفَه.

قال بعض أهل اللغة: "أصل السَّفَه: الخفة، ومعنى السَّفِيه: الخفيف العقل"^(٢).

(١) انظر: المصباح المنير، الفيومي، ص ٢٨٠.

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور، ٢٨٧/٦، مادة (سفه).



فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

وقيل: "السَّفَه: الخفة والطَّيش، يقال: سَفِهَ الحقَّ فلان رأيه، إذا جَهَلَهُ، وكان رأيه مضطرباً لا استقامة له، والسَّفِيه: الجاهل" (١).

ثانياً: تعريف السَّفِيه في الاصطلاح:

قيل: "السَّفِيه: هو الجاهل، الضَّعيف الرَّأْي، القليل المعرفة بمواضع المصلحة والمضار" (٢).

وقيل: "السَّفِيه: هو الذي لا يجوز لوليه أن يؤتية ماله، وهو المستحقَّ الحَجْر عليه، وهو أن يكون مبذراً أو مفسداً في دينه" (٣).

وقيل: "السَّفِيه: هو الذي لا يجوز لوليه أن يؤتية ماله وهو مستحقَّ الحَجْر؛ لتضييعه ماله وفساده وإفساده وسوء تدبيره ذلك، سواء كان صبيّاً صغيراً، أم رجلاً كبيراً، ذكراً أم أنثى" (٤).

وقيل: "السَّفِيه: هو الذي لا رأي له في حُسْن التَّصَرُّف، فلا يحسن الأخذ والإعطاء، وقيل: هو المبذر إمَّا لجهله بالصَّرْف، أو لتلاعبه بالمال عبثاً مع كونه لا يجهل الصواب" (٥).

وعرَّف بعض الفقهاء "السَّفَه" بأنه "تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع" (٦).

(١) المرجع السابق، ٢٨٧٦، مادة (سفه).

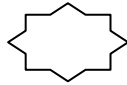
(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٥٥/١.

(٣) انظر: معالم التنزيل، البغوي، ٩/٤.

(٤) انظر: جامع البيان، الطبري، ٣٦٠/٣.

(٥) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٣٤٥/١.

(٦) انظر: تكملة شرح فتح القدير، ابن قودر، ٢٦٥/٩.



وقيل: "السَّفيه: كلٌّ من لم يكن له عقل يفِي بحفظ المال، ويدخل فيه: النساء، والصُّبيان، والأيتام، وكلٌّ مَنْ كان موصوفاً بهذه الصِّفة، وهذا القول أوَّلَى؛ لأنَّ التَّخصيص بغير دليل لا يجوز"^(١).

ومما سبق ذكره من تعريف بعض العلماء للسَّفيه؛ يمكن القول: إنَّ هذه التَّعريفات متقاربة، وجلَّها تنحو منحى واحداً في أنَّ المراد بالسَّفيه "الجاهل الضَّعيف الذي لا رأي له، ولا يحسن التَّصرُّف في الأخذ والعطاء، المبذر لماله، المفسد لدينه المستحقَّ للحجْر عليه".

المبحث الثَّاني: أقوال العلماء في المراد بالسُّفهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

أَمْوَالِكُمْ﴾ [النِّساء: ٥] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا

[البقرة: ٢٨٢]

اختلف المفسِّرون في المراد بالسُّفهاء في الآيتين إلى عدة أقوال، يمكن

إيضاحها في الآتي:

أنَّ المراد بالسُّفهاء اليتامى:

رُويَ هذا عن سعيد بن جبیر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

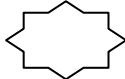
أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النِّساء: ٥]، قال: "هم اليتامى لا تؤتوهم

أموالهم. قال النَّحاس: وهذا من أحسن ما قيل في الآية"^(٢).

(١) انظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ١٣٩/٩.

(٢) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/١، وجامع البيان،

الطبري، ٣٠٨٠/٣، فتح القدير، الشوكاني، ٣٨٩/١.



فقہ التعامل مع السفہاء فی ضوء القرآن الکریم

ووجه هذا القول أنه "سَمِيَ الْيَتَامَى "سفہاء" باعتبار خفة أحلامهم واضطراب آرائهم، لِمَا فِيهِمْ مِنَ الصَّغَرِ وَعَدَمِ التَّدْرُبِ"^(١). وعلى هذا القول يكون العدول عن التعبير عنهم بـ "اليتامى" إلى التعبير هنا بـ "السفہاء" لبيان علة النهي^(٢).

وقال بعض العلماء: هم النساء والصبيان^(٣):

قال ابن كثير: "قال عامة علماء التفسير هم النساء والصبيان"^(٤).
ودليل هذا القول: أقوال السلف الواردة في تفسيرهم للسفہاء في القرآن الکریم، منها:

[١] عن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "النساء والصبيان"^(٥).

[٢] وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾: "هم بنوك والنساء"^(٦).

[٣] وعن معمر بن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾

(١) انظر: روح المعاني، الألويسي، ٤١٢/٢.

(٢) تفسير ابن عاشور، ٢٥/٤.

(٣) انظر: أحكام القرآن، ابن العربي، ٣٣٠/١، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ١٢/٢، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/١، وجامع البيان، الطبري، ٣٠٧/٣.

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٥٥/١.

(٥) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٣/٣.

(٦) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/١.

قال: "السُّفْهَاءُ ابْنُكَ السُّفِيه، وامرأتك السُّفِيهَة" ^(١).

[٤] وعن الحسن: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفْهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "الصَّبِيَّ والمرأة" ^(٢).

وقيل: هم الصُّبْيَانُ خاصَّةً، أي الأولاد الصُّغَارُ ^(٣):

فقد جاء في "الجامع لأحكام القرآن" ^(٤): "روى إسماعيل بن خالد عن أبي مالك قال: هم الأولاد الصُّغَارُ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا

شيء، وعن السُّدِّيِّ والضَّحَّاك في قوله: ﴿سَفِيهَا﴾ هو الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ ^(٥).

وقال بعض العلماء: السُّفْهَاءُ هم النُّسَاءُ خاصَّةً ^(٦):

قال مجاهد وعكرمة وقتادة: "هم النُّسَاءُ" ^(٧). وعن الضَّحَّاك، قال: "النُّسَاءُ

أسفه السُّفْهَاءُ" ^(٨).

(١) جامع البيان، الطُّبري، ٣٠٨٣.

(٢) أحكام القرآن، الجصاص، ٤٨٧/٢.

(٣) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٣٣، وأحكام القرآن، ابن العربي، ٣٣٠/٨، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ١٢/٢، وجامع البيان، الطُّبري، ١٥٧/٣، وأحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣.

(٤) للقرطبي، ١٥٩٧٣.

(٥) الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٣٣.

(٦) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ١٢/٢، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/٨، وجامع البيان، الطُّبري، ٣٠٧/٣، وفتح القدير، الشُّوكاني، ٤٨٩/١، ومعالم التنزيل، البغوي، ٩/٤.

(٧) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/١، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٨٧/٢.

(٨) معالم التنزيل، البغوي، ٩/٤.

وعن ابن عباس: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "امراتك وبنيك"، وقال: "السُّفَهَاءُ: الولدان، والنساء أسفه السفهاء" (١).

وقد أنكر هذا القول بعض العلماء ووصفه بأنه لا يصح، قال النَّحَّاس وغيره: "وهذا القول لا يصح؛ إنما تقول العرب في النساء: سفاهة أو سفهيات؛ لأنه الأكثر في جمع فعيله" (٢).

وقيل السفهاء هم: الأولاد أي أولاد الرجل (٣):

عن الزُّهري في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "لا تعط ولدك السُّفَهَاءَ مالك الذي هو قيامك بعد الله تعالى فيفسده" (٤).

وعن الضَّحَّاك: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ يعني بذلك: ولد الرجل وامراته، وهي أسفه السفهاء (٥).

وقال بعض العلماء: "السُّفَهَاءُ: الكبير البالغ؛ لأنَّ السُّفَهَاءَ صفة ذم، ولا يذمَّ الإنسان على ما لم يكتسب، والقلم مرفوع عن غير البالغ، فالذَّمُّ والخرج منفيان عنه" (٦).

وقيل: "السُّفَهَاءُ هو: الكذاب البهَّات المعتمد خلاف ما يعلم، وقيل:

(١) جامع البيان، الطُّبري، ٣٠٨٣.

(٢) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣.

(٣) انظر: معالم التنزيل، البغوي، ٩٤، جامع البيان، الطُّبري، ٣٠٨٣.

(٤) معالم التنزيل، البغوي، ٩٤.

(٥) جامع البيان، الطُّبري، ٣٦٠٣.

(٦) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٠٣.

السُّفَهَاءُ: خفاف الأحلام. وقيل: السُّفِيه: الأحمق^(١).

وقيل: السُّفِيه: "شارب الخمر ومن جرى مجراه"^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "هم الخدم وشياطين الإنس"^(٣).

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "هو الجاهل بالإسلام، وقيل: هو الجاهل بمواضع الحق"^(٤).

وقيل: "السُّفَهَاءُ: هم المبذرون للأموال بالإنفاق فيما لا ينبغي، ولا يد لهم بإصلاحها وتثميرها والتَّصَرُّفُ فيها"^(٥).

قال الشَّافِعِيُّ: "السُّفِيه: هو المبذر لماله المفسد لدينه"^(٦).

قيل: "السُّفَهَاءُ هم الحجور عليهم لتبذيرهم"^(٧). جاء في "الكشاف"^(٨): "السُّفِيه: الحجور عليه لتبذيره وجهله بالتَّصَرُّفُ".

وقال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾:

(١) انظر: فتح القدير، الشُّوكَانِيُّ، ١٧٤/١، والبحر المحيط، ابن حيان، ٣١٠/٢.

(٢) روح المعاني، الألويسي، ٤١٢/٢.

(٣) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٣/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط، ابن حيان، ٣١١/٢، ومعالم التنزيل، البغوي، ٩/٤.

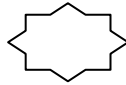
(٥) البحر المحيط، ابن حيان، ١٧٧/٢.

(٦) روح المعاني، الألويسي، ٥٥/١.

(٧) انظر: الكشاف، الزُّخْمَشْرِيُّ، ٤٦١/١، وأحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣، وتفسير القرآن العظيم، ابن

كثير، ٣٠٦/١.

(٨) للزُّخْمَشْرِيِّ، ٤٦١/١.



"محجوراً بتبذيره وغيره"^(١).

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: "السُّفهاء هنا كل من يستحق الحَجْر"^(٢).

وقال بعض الفقهاء: "السُّفِيه: كلٌّ مَنْ لم يكن له عقل يفني بحفظ المال، ويدخل فيه: النِّساء، والصِّبيان، والأيتام، وكلٌّ مَنْ كان موصوفاً بهذه الصفة، وهذا القول أولي؛ لأنَّ التَّخصيص بغير دليل لا يجوز"^(٣).

قيل: "السُّفِيه: هو الجاهل، الضعيف الرَّأي، القليل المعرفة بمواضع المصلحة والمضار"^(٤).

وقيل: "السُّفِيه: هو الذي لا يجوز لوليه أن يؤتية ماله، وهو المستحق الحَجْر عليه، وهو أن يكون مبدراً أو مفسداً في دينه"^(٥).

وقيل: "السُّفِيه: هو الذي لا يجوز لوليه أن يؤتية ماله، وهو مستحق الحَجْر؛ لتضييعه ماله وفساده وإفساده وسوء تدبيره ذلك، سواء كان صبيّاً صغيراً، أم رجلاً كبيراً، ذكراً أم أنثى"^(٦).

وقيل: "السُّفِيه: هو الذي لا رأي له في حُسن التَّصَرُّف، فلا يحسن الأخذ والإعطاء، وقيل: هو المبدر؛ إمَّا لجهله بالصَّرْف، أو لتلاعبه بالمال عبثاً مع كونه لا يجهد الصَّواب"^(٧).

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٣٠٦/١.

(٢) أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٧٣.

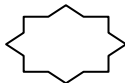
(٣) انظر: التفسير الكبير، لفخر الرَّازي، ٩٧/٤.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٥٥/٨.

(٥) انظر: معالم التنزيل البغوي، ٩/٤.

(٦) انظر: جامع البيان، الطبري، ٣٦٠/٣.

(٧) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٣٤٥/١.



وقيل: "السَّفيه: هو الجاهل بصواب ما يملك من خطئه، سواء كان صغيراً أم كبيراً، ذكراً أم أنثى، مع كونه ذا قدرة على الإملا، ومنع من الإملا لجهله بالصَّواب"^(١).

وبالنظر إلى أقوال العلماء في المراد بـ "السُّفهاء" في الآيتين (موضوع البحث) نجد أنَّهم في تعريفهم لمعنى "السَّفيه" على قسمين:
القسم الأول: مَنْ ذهب إلى تفسير "السَّفيه" وقصد به فئة بعينها في المجتمع (اليتامى، الصُّغار، النِّساء..).

القسم الثاني: وهم الذين ذهبوا إلى القول بأنَّ المراد بـ "السَّفيه" في الآيتين (موضوع البحث) كلٌّ مَنْ اقتضى الصِّفة التي شرط الله تعالى بها من السَّفه كائناً ما كان، صبيّاً صغيراً، أم رجلاً كبيراً، ذكراً أم أنثى. والظاهر أنَّ الرَّاجح في المراد من "السَّفيه" في الآيتين ما ذهب إليه أصحاب القسم الثاني، الذي خلاصته أنَّ السَّفيه هو: "الجاهل، الضَّعيف الذي لا رأي له، ولا يحسن التَّصرف في الأخذ والعطاء، المبذر لماله، المفسد لدينه، المستحقُّ للحجر عليه، كلٌّ مَنْ لم يكن له عقل يفي بحفظ المال، ويدخل فيه: النِّساء، والصُّبيان، والأيتام، وكلٌّ مَنْ كان موصوفاً بهذه الصِّفة، وهذا القول أولى؛ لأنَّ التَّخصيص بغير دليل لا يجوز"^(٢).

(١) انظر: جامع البيان، الطَّبْرِي، ٣/٣٦٠.

(٢) انظر: التفسير الكبير، الفخر الرَّازِي، ٩٧٤.



فقہ التعامل مع السفہاء فی ضوء القرآن الکریم

ویؤید ذلك ما ورد عن الصحابيِّ الجليل أبو موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، في سبب نزول الآية: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال: "نزلت في كلِّ مَنْ اقتضى الصِّفَّة التي شرط الله تعالى من السفه كائناً ما كان"^(١). وهو ما رجحه بعض العلماء، حيث قالوا: "ويجوز أن يراد به مطلق مَنْ ثبت له السفه، سواء كان عن صغر أم عن اختلال تصرف، فتكون الآية قد تعرّضت للحجّر على السفه الكبير استطراداً للمناسبة، وهذا هو الأظهر؛ لأنّه أوفر معنى، وأوسع تشريعاً"^(٢).

الفصل الثاني

فقہ التعامل مع الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾

تمهيد:

السُّفَهَاءُ فئة من فئات المجتمع، لا يخلو أي مجتمع منهم، ولذا اعتنت الشريعة الإسلامية بهم في أحكامها وتشريعاتها، ولما كان موضوع بحثنا يتركز عن الحديث عن السفه والأحكام المتعلقة به في الآيتين: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥]، وقد سبق أن تناولنا أقوال العلماء في المراد بـ "السفه" في

(١) انظر: البحر المحيط، ابن حيان، ١٧٣.

(٢) تفسير ابن عاشور، ٢٥/٤.

و. عبده محمد يوسف

الآيتين، بحسبان أن هذا اللفظ ورد مشتركاً فيهما، ولما كانت الآية الخامسة من سورة النساء أكثرهما ملامسة بما يتعلّق بالسّفيه من أحكام، وفقه التّعامل معه مادياً ومعنوياً؛ رأينا أن نتناولها بطريقة مفصلة، وفي فصل مستقلّ، حيث قسم هذا الفصل إلى مباحث ومطالب على النحو التّالي:

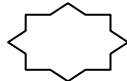
المبحث الأوّل: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿أَمْوَالِكُمْ أَلَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾

اختلف العلماء في المراد بـ "الأموال" في الآية: هل هي أموال الأولياء أم لا؟ ثمّ ما وجه إضافتها إلى المخاطبين في الآية السابقة؟ هل إضافتها إليهم على وجه الحقيقة أم على وجه المجاز؟ ثمّ إن كانت إضافتها إليهم على وجه الحقيقة؛ فما المراد بالنّهية في الآية؟ وإن كانت الإضافة على وجه المجاز والأموال للفقراء؛ فلماذا أضيفت إليهم؟

وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الأوّل من هذا البحث، أمّا المطلب الثّاني؛ فسيكون محور الحديث فيه عن أقوال العلماء في المعنى المراد من قوله: (قياماً).

المطلب الأوّل: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾

اختلف العلماء في المراد بـ "الأموال" في الآية: هل المراد بها أموال الأولياء أم أموال السّفهاء؟ إلى قولين:



القول الأول: يرى بعض العلماء أنَّ المراد بـ "الأموال" في الآية أموال السفهاء، وإنما أُضيفت إلى الأولياء؛ لأنَّهم قُوامها ومدبروها، ولأنَّها في أيديهم وهم النَّاظرون فيها فنُسِبت إليهم اتِّساعاً^(١).

عن سعيد بن جبير وعكرمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾: "هو مال اليتيم يكون عندك، يقول: لا تؤتبه إياه، وأنفقه عليه حتى يبلغ، وإنما أضافه إلى الأولياء فقال: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾؛ لأنَّهم قُوامها ومدبروها"^(٢).
وقيل: "أضافها إليهم؛ لأنَّها من جنس أموالهم، فإنَّ الأموال جُعِلت مشتركة بين الخلق في الأصل"^(٣).

وقيل: "وجه الإضافة إليهم أنَّ الأولياء قد مُكِّنوا التَّصَرُّف في الأموال، وكذلك من أجل الوحدة النَّوعِيَّة حَسُنَّ إضافة الأموال إليهم حقيقة؛ ولأنَّ الأموال من جنس ما يقيم به النَّاس معاشهم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾^(٤).

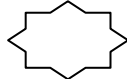
وقيل: "المراد نهى الأولياء عن إيتاء السفهاء أموالهم، وإضافتها إلى الأولياء؛ لأنَّ الأموال مشتركة بين الخلق، تنتقل من يد إلى يد، وتخرج من ملك إلى ملك، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، معناه:

(١) انظر: معالم التنزيل، البغوي، ٩/٤، وأحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٩٣، وفتح القدير، الشوكاني، ٤٨٩/١.

(٢) انظر: معالم التنزيل، للبغوي، ٩/٢، وجامع البيان، الطبري، ٣١٧/٣، وكشاف القناع، البهوتي، ٤١٦٣.

(٣) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٤٨٩/١.

(٤) انظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ١٥٢/٤، والكشاف، الزمخشري، ٤٦٢/٨.



لا يقتل بعضهم بعضاً، فالذي يقتل يكون قد قتل نفسه، وكذلك إذا أعطى المال سفياً فأفسده رجع النقصان إلى الكل"^(١).

وقيل: "إنه لما كان الوصف في الآية هو السفاهة فناسب ألا يختصوا بشيء من الملكية؛ لئلا يتورطوا في الأموال، فلذلك لم يضاف الأموال إليهم وأضافها إلى الأولياء، وهو من باب المبالغة في المحافظة على أموال السفهاء"^(٢).

ففي الآية نهي للأولياء عن أن يؤتوا الذين لا رشد لهم أموالهم فيضيعوها، وإنما أضاف الأموال إلى الأولياء؛ لأنها في تصرفهم وتحت ولايتهم، وهو الملائم للآيات المتقدمة والمتأخرة.

القول الثاني: المقصود بـ "الأموال" أموال الأولياء حقيقة، "والمراد نهي الرجل أو المكلف أن يؤتى ماله سفهاء أولاده، فيضيعونه ويرجع عالية عليهم، لذلك نهاهم عن ذلك لما فيه من الإفساد"^(٣).

وقيل: "نهي لكل أحد أن يعتمد إلى ما حوَّله الله تعالى من المال فيعطي امرأته وأولاده، ثم ينظر إلى أيديهم، وإنما سُمَّاهم "سفهاء" استخفافاً بعقولهم، واستهجاناً لجعلهم قوَّاماً على أنفسهم"^(٤).

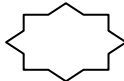
قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "الآية مجرأة على حقيقتها، والمراد منها النهي عن دفع المال إلى الصبيان والنسوان، وتسليطهم على مال نفسه حتى

(١) أحكام القرآن، ابن العربي، ٤١٦/١.

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي، ٤١٢/٢.

(٣) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٩٣، أحكام القرآن، ابن العربي، ٤١٦/١.

(٤) تفسير البيضاوي، ٦٠/١.



يستنفذوه في أسرع مدة فيبقون عائلة، وهو يبقى عائلاً ضعيفاً" (١).

وعن السدي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ يقول: "لا تُعْطِ امرأتك وولدك مالك، فيكونوا هم الذين يقومون عليك، وأطعمهم من مالك واكسهم" (٢).

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -: "لا تدفع مالك - الذي هو سبب معيشتك - إلى امرأتك وابنتك، وتبقى فقيراً تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم، بل كن أنت الذي تنفق عليهم" (٣).

يقول الشوكاني مرجحاً هذا القول: "فالمراد بها أموال المخاطبين حقيقة، والمراد النهي عن دفعها إلى مَنْ لا يحسن تدبيرها كالنساء والصبيان، ومَنْ هو ضعيف الإدراك، لا يهتدي إلى وجوه الضرر التي تهلكه وتذهب به" (٤).

ومن العلماء مَنْ ذهب إلى الجمع بين القولين، ويرى أن المراد بـ "الأموال" أموال الفريقين معاً: الأولياء والسفهاء؛ لأن قوله تعالى:

﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ غير مخصص ببعض الأموال دون بعض، أي أنها بمعنى: لا تؤتوا أيها الناس سفهاءكم أموالكم التي بعضها لكم وبعضها لهم فيضيئعوها. وهذا القول ذهب إليه الطبري ورجحه، وصححه ابن العربي، حيث قال:

(١) أحكام القرآن، الهراسي، ٣٣٧/١.

(٢) انظر: جامع البيان، الطبري، ٣١/٣.

(٣) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٥٩٩٣.

(٤) فتح القدير، الشوكاني، ٤٨٩/١.

"إِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ الْمُرَادُ الْجَمِيعَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾^(١). ولعلَّ هذا هو الرَّأْيُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْمَالِ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ عَلَى الْجَمِيعِ "أَوْلِيَاءَ" و"سَفَهَاءَ".

المطلب الثاني: أقوال العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾

لقد وصف الله الأموال بأنها سبب للإقامة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٢): "أي لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم، فتقومون بها قياماً. وقيل المعنى: قائمة بأموركم"^(٣).

وقيل: "معنى ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ أي: قيام عيشكم، وقيل: عصمة لدينكم، وقياماً لكم"^(٣)، والمعنى: "لا تؤتوا السفهاء الأموال التي جعلها الله تعالى سبب بقاء إقامتكم"^(٤).

وقال آخرون: "﴿قِيَمًا﴾: أصله قواماً، وهو ملاك الأمر وما يقوم به الأمر، وأرادها هنا: قوام عيشكم الذي تعيشون به. قال الضَّحَّاك: به يقوم الحج،

(١) انظر: جامع البيان، الطبري، ٣/٣٦٢، وأحكام القرآن، ابن العربي، ٣٩٢.

(٢) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ١/٤٩٠.

(٣) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ٣/٤٣٤.

(٤) روح المعاني، الألوسي، ٢/٤١٣.

فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

والجهاد، وأعمال البر، وبه فكاك الرقاب من النار^(١). أي لعاشكم وصلاح دينكم^(٢).

وقيل: "معنى ﴿فِيمَا﴾ أي التي جعلها الله لكم قيمة للأشياء"^(٣). فأخبر الله تعالى في الآية أنه جعل قوام أجسادنا بالمال، فمن رزقه الله منه شيئاً؛ فعليه إخراج حق الله تعالى منه، ثم يحفظ ما بقيَ ويجنب تضييعه، وفي ذلك ترغيب من الله تعالى لعباده في إصلاح المعاش وحسن التدبير، وقد ذكر الله تعالى ذلك في مواضع في كتابه العزيز، منها:

[١] قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَدِّينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ

لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧].

[٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

[٣] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ

بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

(١) انظر: معالم التنزيل، البغوي، ٩٢.

(٢) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠١٣.

(٣) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ٤٨٩١.

و. عبده محمد يوسف

وإلى جانب هذه الآيات، ما أمر الله به من حفظ الأموال وتحصين الدُّيون،
بالشَّهادات، والكتابة، والرَّهن، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ
قِيَمًا﴾: "يعني أن جعلكم قُومًا عليها، فلا تجعلوها في يد مَنْ يُضَيِّعُهَا"^(١).

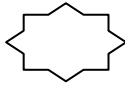
المبحث الثاني: فقه التعامل مع السُّفهاء ماديًا ومعنويًا

لقد أرشدتنا الآية الكريمة ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾
إلى فقه التعامل مع السُّفهاء، وذلك من جانبين:
أحدهما: الجانب المادي المتمثل في المال، وكيف نفق عليهم منه، أو على
كلِّ مَنْ نعوهم ويستحقون النَّفقة منَّا.
الثاني: الجانب المعنوي، المتمثل في الإحسان إليهم بالقول الجميل الطيب
المعروف.
وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث في المطالبين التَّالين:

المطلب الأول: فقه التعامل مع السُّفهاء ماديًا: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾

بعد أن نهى الله تعالى الأولياء أن يؤتوا السُّفهاء الأموال، أمرهم بأن
يجعلوا هذه الأموال مكانًا لرزقهم وكسوتهم، إلا أن العلماء اختلفوا في المعنى
المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾، وسبب هذا الاختلاف

(١) انظر: أحكام القرآن، الجصاص، ٦٠٣.



نتاج من اختلافهم في المراد بـ "الأموال" في قوله: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾، وعليه يمكن القول بأنَّ المعنى المراد من الآية أحد معنيين، وسببهما اختلاف العلماء في المعنى المراد من قوله: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾:

المعنى الأول: على اعتبار أنَّ المراد بالأموال في الآية هي أموال أولياء

السُّفهاء؛ فإنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ أي اجعلوا لهم فيها رزقاً وافرضوا لهم، وهذا فيمن تلزم نفقتهم وكسوتهم من الزَّوجات والأولاد^(١).

ولذا قال بعض العلماء: "إنَّ كان المخاطب به الآباء في هذه؛ فهو دليل وجوب نفقة الولد على الوالد". وقال آخرون: "هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد والزَّوجة على زوجها"^(٢).

وعليه يكون المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ أي وارزقوا أيُّها النَّاس سفهاءكم من نسائكم وأولادكم، من أموالكم طعامهم وما لا بدَّ لهم منه، من مؤنهم وكسوتهم^(٣).

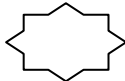
وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنَّه قال: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ﴾: "أنفقوا عليهم"^(٤).

(١) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٢/٣، وفتح القدير، الشُّوكاني، ٤٩٠/١.

(٢) انظر: أحكام القرآن، ابن العربي، ٤١٦/١، وأحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٢/٣.

(٣) انظر: جامع البيان، الطَّبَّري، ٣١٣/٣.

(٤) الدرُّ المنثور: السيوطي، ٤٣٤/٣.



والخلاصة: بناءً على هذا القول؛ فإنَّ في ذلك دليلاً على وجوب النَّفقة على الأولاد السُّفهاء والزَّوجات، لأمره إيَّانا بالإنفاق عليهم من أموالنا^(١). وهذا هو فقه التَّعامل مادياً مع الأولاد السُّفهاء والزَّوجات، والذي نستفيدة من هذه الآية.

ويؤيِّد ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ صلى الله عليه وآله: (أفضل الصَّدقة ما ترك غنيٌّ، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، تقول المرأة: إمَّا أنْ تطعمني وإمَّا أنْ تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى مَنْ تدعني؟) فقالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله؟ قال: لا هذا من كيس أبي هريرة^(٢). قال المهلب: "النَّفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع؛ وهذا الحديث حُجَّة في ذلك"^(٣).

المعنى الثَّاني: وعلى اعتبار أنَّ المراد بالأموال في الآية هي أموال السُّفهاء؛

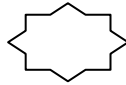
فإنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾: أي ارزقوهم من هذه الأموال؛ لأنَّ (في) في الآية بمعنى (من) فنهى الله تعالى عن دفع الأموال إلى السُّفهاء الذين لا يقومون بحفظها، وأمرنا بأنْ نرزقهم منها ونكسوهم^(٤). ولكن الإنفاق عليهم من أموالهم كيف يتم؟ فهل يكون الإنفاق عليهم من صلب أموالهم مباشرة؟ أم يكون من أرباحها بعد السَّعي إلى تنميتها؟ وهذا هو فقه التَّعامل معهم الذي يجب أنْ نعرفه.

(١) انظر: أحكام القرآن، الجصاص، ٦٠/٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النَّفقات، باب وجوب النَّفقة على الأهل، برقم ٥٣٥٥، ١٧٢٤/٤.

(٣) أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٢/٣.

(٤) المرجع السَّابق، الجزء والصفحة نفسهما.



الجواب: أكثر الفقهاء يرون أنَّ الإنفاق عليهم يكون من أرباح أموالهم لا من أصولها، ولذا قالوا في معنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾: "أمرهم الله بأن يجعلوا هذه الأموال مكاناً لرزقهم وكسوتهم، بأن يتجروا بها ويرجحوا حتى تكون نفقاتهم من الأرباح لا من صلب المال، لئلا يأكله الإنفاق، وهذا ما يقتضيه جعل الأموال نفسها ظرفاً للرزق والكسوة. فقال: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ ولم يقل: (منها)^(١).

ولذا قال بعض الفقهاء: "وَأثر التعبير بـ (في) على (من) مع أن المعنى عليها إشارة إلى أنه ينبغي للولي أن يتجر لموليه في ماله ويرجحه له، حتى تكون نفقته عليه من الربح لا من أصل المال، فالمعنى: واجعلوهم مكاناً لرزقهم وكسوتهم، بأن تتجروا فيها وترجحوها لهم"^(٢). وقال الشوكاني: "والمعنى: اتجروا فيها حتى ترجحوا وتنفقوا عليهم من أرباحها، أو اجعلوا لهم من أموالهم رزقاً ينفقونه على أنفسهم"^(٣).

أما مقدار ما ينفق عليهم الولي من أموالهم؛ ففقه ذلك: "أن يكون الإنفاق على قدر ما لهم وحالهم، فإن كان صغيراً وماله كثير اتخذ له مرضعة وحواضن، ووسّع عليه في الإنفاق. وإن كان كبيراً قدر له ناعم اللباس، وشهي الطعام

(١) روح المعاني، الألويسي، ٤١٤/٢.

(٢) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب النجدي، ٢٤/٣.

(٣) فتح القدير: الشوكاني، ٤٩٠/١.

و عبده محمد يوسف

والخدم، وإن كان دون ذلك فبحسبه، وإن كان دون ذلك فحشن اللباس والطعام قدر الحاجة" (١).

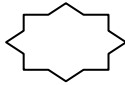
أما بعض العلماء الذين يرون أن المراد بـ "الأموال" في الآية أموال الجميع: الأولياء والسفهاء؛ فيرون أن المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ أي أنفقوا على سفهائكم من أولادكم ونسائكم الذين تجب عليكم نفقتهم، من طعامهم وكسوتهم في أموالكم، ولا تسلطوهم على أموالكم فيهلكوها، وأنفقوا على سفهائكم ممن لا تجب عليكم نفقتهم، ومن غيرهم الذين تلون أنتم أمورهم من أموالهم، فيما لا بد لهم من مؤنهم في طعامهم، وشرابهم، وكسوتهم (٢).

المطلب الثاني: فقه التعامل مع السفهاء معنويًا: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾

وكما أرشدتنا الآية الكريمة إلى فقه التعامل مع السفهاء ومع كل من نعولهم مادياً؛ أرشدتنا - أيضاً - إلى فقه التعامل معهم معنويًا؛ لأن الإحسان المادي المصحوب بخشونة التعامل القولي والمعنوي، قد لا يؤدي مقصوده الشرعي؛ بل قد يؤثر على الإحسان المادي سلباً، ولربما أبطله بالكلية، ودخل في باب إبطال الأعمال بالمن والأذى، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بُطْلُوهَا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ولذا أرشدنا القرآن إلى حُسن

(١) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٣٣.

(٢) انظر: جامع البيان، الطبري، ٣٦٤/٣.



فقده التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

التعامل مع الأقارب واليتامى والمساكين عند حضورهم القسمة، فقال تعالى:

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]

ولذا قال بعض العلماء في تفسير هذه الآية: "إنها بمعنى: قولوا أيها الولاة لمن تحت ولايتكم من السفهاء كلاماً تطيب به نفوسهم، كأن يقول الولي لليتيم: مالك عندي وأنا أمين عليه، فإذا بلغت ورشدة أعطيتك مالك، فطيبوا الكلام لهم ولا تجمعوا بين الحرمان وجفاء القول، ولكن حسّنوا لهم الكلام؛ لأنّ القول الجميل يؤثر في القلب فيزيل السّفه، أمّا خلاف القول المعروف؛ فإنّه يزيد السّفه سّفهاً ونقصاناً"^(١).

وقد ذهب المفسّرون في تفسير القول المعروف في الآية إلى أقوال كثيرة، منها: قال بعض السّلف: "القول المعروف: هو العِدلة الجميلة من البرّ والصلّة"^(٢).

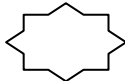
وقيل: "القول المعروف هو مثل أن يقول الولي: إذا رجحت أعطيتك، وإن غنمت فلك فيه حظّ"^(٣).

وقيل: "معناه: ادعوا لهم: بارك الله فيكم، وأحاطكم وصنع لكم، وأنا ناظر

(١) انظر: روح المعاني، الألويسي، ٤١٤/٢، وأحكام القرآن، ابن العربي، ٤١٦/٨، والتفسير الكبير، الرّازي، ١٥٢/٤.

(٢) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٤/٤، والتفسير الكبير، الرّازي، ١٥٢/٤، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤١٠/٨.

(٣) معالم التنزيل، البغوي، ١٠/٢.



لكم، وهذا الاحتياط يرجع نفعه إليكم" (١).

وعن ابن زيد ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ قال: "إن كان ليس من ولدك ولا ممن يجب عليك أن تنفق عليه؛ فقل له قولاً معروفاً، قل له: عافانا الله وإياك، وبارك فيك" (٢).

وقيل: "يحتمل أن يريد به: إذا أعطيتموهم الرزق والكسوة من أموالهم، أن تجملوا لهم القول ولا تؤذوهم بالتذمر عليهم، والاستخفاف بهم" (٣).

وقيل: "القول المعروف" معناه: علموهم مع إطعامكم وكسوتهم إياهم أمر دينهم. وقيل: إن كان صبيهاً؛ فالوصي يعرفه أن المال ماله، وإن زال صبه يرد المال إليه، وإن كان سفيهاً وعظه وحثه على الصلاة، وعرفه أن عاقبة الإتلاف فقر واحتياج" (٤).

وقيل: "عِدُّوهُمْ وَعِدًّا حَسَنًا، قُولُوا لَهُمْ: إن رشدتم دفعنا إليكم أموالكم، ويقول الأب لابنه: مالي سيصير إليك، وأنت إن شاء الله صاحبه، إذا ملكت رشدك، وعرفت تصرفك" (٥).

وقال بعض العلماء في قوله ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾: "أي قولوا: - يا معشر ولاية السفهاء - قولاً معروفاً للسفهاء: إن صلحتم ورشدتم سلّمنا

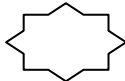
(١) انظر: أحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٢/٣.

(٢) الدر المنثور، السيوطي، ٤٣٤/٤.

(٣) انظر: أحكام القرآن، الجصاص، ٦٠/٣.

(٤) روح المعاني، الألويسي، ٤١٤/٢.

(٥) فتح القدير، الشوكاني، ٤٩٠/١.



فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

إليكم أموالكم، وخلينا بينكم وبينها، فاتقوا الله في أنفسكم وأموالكم، وما أشبه ذلك من القول الذي فيه حثٌّ على طاعة الله، ونهي عن معصيته"^(١).
وقال بعضهم: "القول المعروف هو التَّأديب والتَّنبيه على الرُّشد والصَّلاح والهداية للأخلاق الحسنة"^(٢).

وقيل: "القول المعروف هو كل ما سكنت إليه النَّفس وأحبَّته، لحسنه عقلاً أو شرعاً، من قول أو عمل، فهو معروف، وما أنكرته ونفرت منه لقبحه فهو منكر"^(٣).

وقيل: "القول المعروف: تعليم الدِّين والشَّرائع"^(٤).
والرَّاجح: أنَّ القول المعروف هو كل ما يصدق عليه مُسمَّى القول الجميل، فهو يشمل كل معروف سكنت إليه النَّفس وأحبَّته، لحسنه عقلاً أو شرعاً من قول أو عمل.

وهذا ما رجَّحه الشُّوكاني حيث قال: "والظَّاهر من الآية ما يصدق عليه مُسمَّى القول الجميل، ففي الآية إرشاد إلى حسن الخلق مع الأهل والأولاد، ومع الأيتام المكفولين"^(٥).

(١) جامع البيان، الطُّبري، ٣/٣٦٥.

(٢) انظر: أحكام القرآن، الجصاص، ٣/٦٠.

(٣) الكشَّاف، الزُّخري، ١/٤٦٢.

(٤) تفسير القرآن: أبي المظفر السَّمعاني، ١/٣٩٧.

(٥) فتح القدير: الشُّوكاني، ١/٤٩٠.

وهو ما يراه ابن كثير - أيضاً - فقال: " وهذه الآية الكريمة تضمنت الإحسان إلى العائلة، ومن تحت الحَجْر بالفعل، من الإنفاق في الكساوي والأرزاق، وبالكلام الطيب، وتحسين الأخلاق" (١).

الفصل الثالث

الحَجْر على السَّفِيه والولاية عليه

المبحث الأول: تعريف الحَجْر وآراء الفقهاء في ثبوت الحَجْر على السَّفِيه

أولاً: تعريف الحَجْر لغة وشرعاً:

الحَجْر لغة: " هو المنع، فيقال: حَجَرَ عليه حَجْراً - من باب (قَتَلَ) -: منعه التصرف، فهو محجور عليه، وحَجَرَ السَّفِيه: منعه عن التصرفات" (٢).
ف قيل: الحَجْر في اللغة: حَجَرْت عليه، أي منعته من أن يوصل إليه، وكل ما منعت منه فقد حَجَرْت عليه، وكذلك حَجَرَ الحُكَّام علي الأيتام: منعهم.
و" الحَجْر: مصدر، حَجَرَ عليه القاضي يَحْجُرُ حَجْراً: إذا منعه من التصرف في ماله، ومنه حَجَرَ القاضي على الصَّغير والسَّفِيه: إذا منعهما من التصرف في مالهما" (٣).

أمَّا الحَجْر شرعاً: فهو " منع الإنسان من التصرف في ماله". وقيل: " هو المنع من التصرفات المالية" (٤).

(١) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، ٤١٠/١.

(٢) انظر: المصباح المنير، الفيومي، ص ١٢١، مادة (حَجْر)، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهيّة، النَّسْفِيّ، ص ٣٢٨.

(٣) لسان العرب: ابن منظور، ٥٦٣-٥٧، مادة (حَجْر).

(٤) انظر: كشاف القناع، البهوتي، ٤١٦٣، ومغني المحتاج، الشَّرْبِينِي، ٢٢٥/٣.

ثانياً: آراء الفقهاء في ثبوت الحجر على السفهية:

الحجر على السفهية من المسائل التي اختلف الفقهاء فيها، في حكمه وثبوته، فكانوا في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يثبت الحجر على السفهية، وبهذا قال جمهور الفقهاء:

(فقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد من فقهاء الحنفية)^(١).

واحتج الجمهور بالآتي:

[١] قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا

يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ لِوَلِيِّهِ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فأثبت الولاية على السفهية، وأجاز لولي السفهية الإملاء عنه^(٢).

[٢] كما احتجوا بما روى هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال: "إني ابتعت بيعاً، ثم إن علياً يريد أن يحجر علي، فقال الزبير: فإنني شريكك في البيع، فأتى علي عثمان فسأله أن يحجر على عبد الله بن جعفر، فقال الزبير: أنا شريكه في هذا البيع، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير؟

فوجه الدلالة: يدل هذا على أنهم جميعاً قد رأوا الحجر جائزاً، ومشاركة الزبير ما هو إلا ليدفع الحجر عنه، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٠/٣، والمغني، ابن قدامة، ٢٢٣/٦، والمنهاج، للنووي، وشرحه مغني المحتاج، الشربيني، ٢٢٥/٣، وبداية المجتهد، ابن رشد، ٢٥٧/٥، وحاشية الدسوقي، ٤٧٥/٤، وبدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٢/٦.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٢٣/٦، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٨٧/١.

خلاف ظهر من غيرهم، قال أحمد: " وهذه قصة يشتهر مثلها، ولم يخالفها أحد في عصرهم، فتكون إجماعاً" ^(١).

[٣] وروى الزُّهري عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أنها بلغها أن ابن الزبير بلغه أنها باعت بعض رباها ^(٢)، فقال: لتنتهين وإلا حَجرت عليها، فبلغها ذلك فقالت: "لله عليّ ألا أكلمه أبداً".

وجه الدلالة: دلّ الأثر على أن ابن الزبير وعائشة قد رأيا الحَجْر، إلا أنها أنكرت عليه أن تكون هي من أهل الحَجْر، فلولا ذلك لبينت أن الحَجْر لا يجوز ولرَدت عليه قوله ^(٣).

[٤] رُوِيَ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يبتاع وفي عقدته ضعف، فأتى به أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا نبي الله، احجر على فلان؛ فإنه يبتاع وفي عقدته ضعف، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم، فنهاه عن البيع، فقال: يا نبي الله إنني لا أصبر عن البيع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن كنت غير تارك البيع، فقل: ها وها ولا خلافة) ^(٤). أي لا خداع.

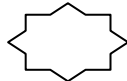
فيرى مثبتو الحَجْر أن وجه الدلالة: أن أهل الرِّجْلِ أتوا النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا نبي الله احجر على فلان؛ فإنه يبتاع وفي عقدته ضعف، فلم ينكره عليهم؛ بل

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٣٣/٦، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٨٧/١.

(٢) الرباع: جمع ربع، وهو محلة القوم ومنزلهم. انظر: المصباح المنير، الفيومي، ص ٢١٦، مادة (رَبَع).

(٣) انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٤٩٠/١.

(٤) مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، ٢١٧/٣.



نهاه عن البيع، ولما قال له الرجل: لا أصبر عن البيع، قال: (إذا بايعت فقل: لا خلافة) فأطلق له البيع على شريطة نفي التغابن فيه^(١).

[٥] قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبَذِّرًا﴾ [الإسراء: ٢٦] قال مثبتو الحجر: إذا كان التبذير مذموماً منهياً عنه؛ وجب على الإمام المنع منه، وذلك بأن يحجر عليه ويمنعه التصرف في ماله، وكذلك نهى النبي ﷺ، عن إضاعة المال يقتضي منعه عن إضاعته بالحجر عليه^(٢).

القول الثاني: لا يثبت الحجر على السفهيه، وبهذا قال أبو حنيفة؛ لأن الأسباب الموجبة للحجر عنده ثلاثة فقط: الجنون، والصبا، والرق، ولا يرى الحجر للفساد والسفه، وهو قول زفر - أيضاً - من فقهاء الحنفية^(٣).

واحتج مبطلو الحجر بالأدلة نفسها التي احتج بها الجمهور؛ لأنهم يرون أن وجه الدلالة فيها غير ما يراه الجمهور، ومما استدلوا به الآتي:

[١] استدلوا بما في مضمون الآية من جواز مداينة السفهيه في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُوبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِئَلَّا يَأْتِيَهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فأجاز

(١) انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٤٩١/١.

(٢) انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٤٩٢/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٢/٦، وتكملة شرح فتح القدير، ابن قودرة، ٢٦٥/٩، والهداية،

المرغيناني، ٢٦٥/٩.



مداينة السّفيه وحكّم بصحة إقراره في مداينته، وإنّما خالف بينه وبين غيره في إملاء الكتاب؛ لقصور فهمه عن استيفاء ماله وما عليه مما يقتضيه شروط الوثيقة، وقالوا: "إنّ قوله تعالى ﴿فَلْيُمْلَأْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ إنّما المراد به ولي الدّين، وقد رُوِيَ ذلك عن جماعة من السّلف قالوا: غير جائز أن يكون المراد ولي السّفيه على معنى الحجّر عليه وإقراره بالدّين عليه؛ لأنّ إقرار ولي المحجور عليه غير جائز عليه عند أحد، فعلمنا أنّ المراد ولي الدّين، فأمر بإملاء الكتاب حتّى يقر به المطلوب الذي عليه الدّين^(١).

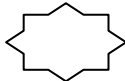
[٢] كما استدلوا بما روى الزّهريّ عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أنّها بلغها أنّ ابن الزّبير بلغه أنّها باعت بعض رباعها، فقال: لتنتهين وإلا حجرت عليها، فبلغها ذلك فقالت: "لله عليّ ألاّ أكلمه أبداً".

فوجه الاستدلال: أنّه قد ظهر النّكير من عائشة في الحجّر، وهذا يدلّ على أنّها لم تر الحجّر جائزاً، ولولا ذلك لما أنكرته إنّ كان ذلك شيئاً يسوغ فيه الاجتهاد، وما ظهر منها من النّكير يدلّ على أنّها لا تسوغ الاجتهاد في جواز الحجّر، فقد أنكرت الحجّر على الإطلاق بقولها: "لله عليّ ألاّ أكلمه أبداً"، ودعوى إنكارها للحجر عليها خاصّة دون إنكارها لأصل الحجّر...؛ لأنّه لا دلالة معه^(٢).

[٣] رُوِيَ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، كان يبتاع وفي عقدته ضعف، فأتى به أهله نبي الله صلى الله عليه وآله، فقالوا: يا نبي الله احجر على

(١) انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٤٨٧/١.

(٢) انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٤٩٠/١.



فقه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

فلان؛ فإنه يبتاع وفي عقده ضعف، فدعا النبي ﷺ، فنهاه عن البيع، فقال: يا نبي الله إنني لا أصبر عن البيع، فقال رسول الله ﷺ: (إن كنت غير تارك البيع، فقل: ها وها ولا خلافة)^(١).

فوجه الاستدلال: أن الرجل لما قال: "إنني لا أصبر على البيع" أطلق له النبي ﷺ التصرف، وقال له: (إذا بايعت فقل: لا خلافة)، فلو كان الحجر واجباً لَمَا كان قوله: (لا أصبر عن البيع) مزيلاً للحجر عنه؛ لأنَّ أحداً من موجبي الحجر لا يرفع الحجر عنه لفقد صبره عن البيع، ونهي النبي ﷺ له عن البيع، بقوله: (فقل: لا خلافة)؛ إنما هو على وجه النظر له والاحتياط، كما تقول لمن يريد التجارة في طريق مخوف: لا تغرر بمالك واحفظه، وهذا ليس بحجر؛ وإنما هو مشورة وحسن نظر^(٢).

المبحث الثاني: ما يثبت به الحجر على السفهيه، وحكم إشهاره

أولاً: ما يثبت به الحجر على السفهيه:

يرى جمهور الفقهاء أن الحجر لا يثبت على السفهيه إلاً بأمر الحاكم، ولا يثبت زوال الحجر عنه إلاً بحكم الحاكم؛ لأنَّ معرفة بلوغ الرشد تحتاج إلى اجتهاد، فإذا افتقر السبب إلى اجتهاد لم يثبت إلاً بحكم الحاكم، ولأنَّه حجر مختلف فيه، فلا يثبت إلاً بحكم الحاكم.

واحتج الجمهور على ذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر ﷺ أتى الزبير فقال: إنني ابتعتُ بيعاً، ثم إنَّ علياً يريد أن يحجر عليّ،

(١) مسند الشافعي، ٢١٧/٣.

(٢) انظر: أحكام القرآن، للخصاص، ٤٩١/٨.

فقال الزبير: فإني شريكك في البيع، فأتى عليّ عثمان فسأله أن يحجر علي عبد الله بن جعفر، فقال الزبير: أنا شريكه في هذا البيع، فقال عثمان: كيف أحجر علي رجل شريكه الزبير؟

فقالوا: لو كان الحَجْر جائزاً من غير إذن الحاكم لما طَلَبَ عليٌّ من عثمان الحَجْرَ علي عبد الله بن جعفر، ولحجر عليه من غير طلب الإذن من الحاكم^(١). ويرى بعض الفقهاء أن السَّفِيه يصير محجوراً عليه إذا صار في الحالة التي يستحقّ معها الحَجْر، سواء حَجَرَ عليه القاضي أم لم يحجر عليه. وكذا ينفك عنه الحَجْر بمجرد رشده، ولا يحتاج إلى حكم الحاكم^(٢).

ثانياً: حكم إشهار الحَجْر على السَّفِيه:

يرى أكثر الفقهاء أن مَنْ أراد الحَجْرَ علي السَّفِيه فليحجر عليه عند الحاكم، فإذا حَجَرَ عليه الحاكم استحَبَّ أن يشهد عليه؛ ليظهر أمره فيجتنب معاملته، وإن رأى الحاكم أن يأمر منادياً ينادي بذلك ليعرفه النَّاس فعل ذلك، ولا يشترط الإشهاد عليه؛ لأنَّه قد ينتشر أمره بشهرته وحديث النَّاس به، فإذا حَجَرَ عليه فباع واشترى كان ذلك فاسداً، واسترجع الحاكم ما باع من ماله، وردَّ الثَّمَن إن كان باقياً، وما أَدان به السَّفِيه نفسه لا يلحقه ذلك إذا صلحت حاله،

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٤٧/٦، ومغني المحتاج، الشَّرْبِينِي، ٣٣٢/٣، والتَّنْبِيه، الشَّيرَازِي، ٤١٥/٢، وشرحه،

للسُّيُوطِي، ٤١٥/٢، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٩٠/١، وانظر: مواهب الجليل، الخطَّاب، ٦٤/٥.

(٢) انظر: الشَّرْح الكبير، للمقدسي، ٢٥٠/٦، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٩٠/٢.



فقّه التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

فَمَنْ عَامِلَ السَّفِيهِ بَعْدَ حَجْرِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمُتَلَفُ لِمَالِهِ ضَامِنٌ لَهُ، سِوَا عِلْمٍ بِالْحَجْرِ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ مِظَنَّةُ الشُّهْرَةِ^(١).

المبحث الثالث

حكم الحجر على السفّيه الكبير

مثلاً اختلف الفقهاء في الحجر على السفّيه اختلفوا في الحجر على الكبير، فجمهور العلماء يرون الحجر على كلّ مضيّع لماله صغيراً كان أو كبيراً^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": "والجمهور على جواز الحجر على الكبير، وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية، ووافق أبو يوسف ومحمد الجمهور"^(٣).

وعمدة الجمهور في إيجاب الحجر على الكبير قالوا: إنَّ الحجر على الصّغير إنّما وجب لمعنى التّبذير الذي يوجد فيهم غالباً، فوجب أن يبتدئ الحجر على مَنْ وجد فيه هذا المعنى، وإن لم يكن صغيراً، ولذلك اشترط في رفع الحجر عنهم مع ارتفاع الصّغير إيناس الرّشد، قال تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ

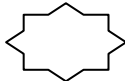
(١) انظر: مواهب الجليل، الخطّاب، ٦٤/٥، والمغني، ابن قدامة، ٢٤٧٦، والمقنع، المقدسي، ص ١٢٦، والمهذب

للشّيرازي، المطبوع مع شرحه، المجموع، للنّووي، ٣٥/١٣، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٩٠/١.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٢٦٦، والمنهاج، للنّووي، المطبوع مع شرحه مغني المحتاج، الشّريبي، ٢٣٦/٣،

والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٠/٣، وبداية المجتهد، ابن رشد، ٢٥٦/٥.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٦٧٥.



إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴿٦﴾ [النِّسَاء: ٦]، فدلَّ هذا على أنَّ السَّببَ المقتضى للحَجْر هو السَّفَه^(١).

كما استدلوا - أيضاً - بقضية عبد الله بن جعفر وابن الزبير مع عليٍّ، حيث طَلَبَ عليٌّ من عثمان أنْ يحجر على عبد الله بن جعفر، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع شريكه الزبير؟ فقالوا: "إنَّ قول عثمان: كيف أحجر على رجل...، دليل على جواز الحَجْر على الكبير"^(٢).

أما أبو حنيفة فيرى خلاف ذلك، فهو يرى أنَّه لا يحجر على مَنْ بلغ عاقلًا إلاَّ أنْ يكون مفسدًا لماله، فإذا كان كذلك مُنِعَ من تسليم المال إليه حتى يبلغ (٢٥) سنة، فإذا بلغها سلَّم إليه بكل حال سواء كان مفسدًا أو غير مفسد؛ لأنَّه يُحبل منه لاثنتي عشرة سنة، ثم يُولد له لسته أشهر فيصير جدًّا (أبا) وأنا استحي أنْ أحجر على مَنْ يصلح أن يكون جدًّا^(٣).

وعمدة أبي حنيفة ما ذُكِرَ من أنَّ رجلاً ذُكِرَ للرَّسول ﷺ أنَّه يخدع في البيوع، فجعل له الرَّسول ﷺ الخيار ثلاثًا، ولم يحجر عليه^(٤).

والظاهر أنَّ الرَّاجح ما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو جواز الحَجْر على السَّفِيه الكبير؛ لأنَّ السَّببَ المقتضى للحَجْر على الصَّغير هو السَّفَه، فإذا وُجد في الكبير ثبت الحَجْر عليه.

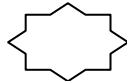
(١) بداية المجتهد، ابن رشد، ٢٥٧/٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٠/٣.

(٣) انظر: بدائع الصَّنائع، الكاساني، ١٧٥/٦، والهداية، المرغيناني، ٣٦٥/٩، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي،

١٦٠٠/٣.

(٤) بداية المجتهد، ابن رشد، ٢٥٧/٥.



المبحث الرابع: ثبوت الولاية على السففيه

يرى جمهور العلماء أنَّ الولاية على السففيه ثابتة، وأنَّه لا بُدَّ من ولي يقوم على مصالحه، بدليل قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فالهاء في قوله: ﴿وَلِيُّهُ﴾ عائدة على ولي السففيه، فأثبت الولاية على السففيه، وأجاز لولي السففيه الإملاء عنه، ولأنَّه مبذر لماله، فلا يجوز دفعه إليه، ولأنَّ الله تعالى جعل لكلِّ واحد من المذكورين في الآية ولياً، فكان منهم السففيه^(١). قال الشافعي: "أثبت الله الولاية على: السففيه، والضعيف، والذي لا يستطيع أن يملَّ هو، وأمر وليه بالإملاء عنه"^(٢).

وخالف في ذلك أبو حنيفة وقال: لا ولاية على السففيه؛ لأنَّه إذا كان له ولي دلَّ أنَّه مولى عليه، فلا ينفذ تصرفه كالصبيِّ والمجنون، وقوله: ﴿وَلَا تَوْتُوا أَلْسِنَتَكُمْ﴾ [النساء: ٥] نهي عن إعطاء الأموال السفهاء، وعنده يدفع إليه ماله إذا بلغ خمساً وعشرين سنة، وإن كان سفيفاً^(٣).

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٢٧/٦، وأحكام القرآن، الجصاص، ٤٨٧/١، وأحكام القرآن، ابن العربي، ٣٣٢/١، وأحكام القرآن، للهراس، ١٧٣/٦، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١٦٠٠/٣، ومغني المحتاج، الشربيني، ٢٢٥/٢.

(٢) أحكام القرآن، للشافعي، ١٥٨/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٣/٦.

و. عبده محمد يوسف

والولاية على السّفيه تكون للأب، فإن لم يكن الأب موجوداً انتقلت الولاية إلى الوصي؛ لأنّه نائبه، فإن لم يكن هناك وصي انتقلت الولاية إلى الحاكم، فإن جُدّد الحَجْر على السّفيه بعد بلوغه لم ينظر في ماله إلاّ الحاكم لا الولي ولا الوصي؛ لأنّ الحَجْر يفتقر إلى حكم حاكم وزواله يفتقر إلى ذلك فكذلك النّظر في ماله^(١).

وقيل: "إنّ القاضي إذا جُدّد الحَجْر عليه استحَبَّ أن يردّ أمره إلى الأب والجد؛ لأنّهما ولياه في الصّغر، فإن لم يكن، فسائر العصابات فإنّهم أشفق"^(٢). ويجوز لوصي الأب أن يشتري ويبيع على الذي لم يبلغ من السّفهاء، ولا يجوز أن يبيع ويشترى على الذي بلغ إلاّ بأمر الحاكم^(٣).

الفصل الرَّابِع

أحكام تتعلّق بإقرار السّففيه وتصرفاته

المبحث الأوّل: أحكام تتعلّق بإقرار السّففيه

المطلب الأوّل: حكم إقراره بدّين

اختلف الفقهاء في حكم السّففيه إذا أقرّ بمال كالدّين، أو بما يوجب كجناية الخطأ وشبه العمد، وإتلاف المال وغصبه وسرقته، أو معاملة أسند وجوبها إلى ما قبل الحَجْر أو بعده، فيرى أكثر الفقهاء أنّه لا يقبل إقراره؛ لأنّه محجور عليه

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٤٩/٦، والرّوض المربع، البهوتي، ص ٢٧٠.

(٢) انظر: مغني المحتاج، الشّرّيني، ٢٣٣/٢.

(٣) انظر: أحكام القرآن، الجصاص، ٤٩٠/١.

فقہ التعامل مع السُّفْهَاءِ فِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

لحظة إقراره، فلم يصح إقراره بالمال كالصبي والمجنون؛ ولأننا لو قبلنا إقراره في ماله لزالَت فائِدة الحَجْر؛ لأنَّه يتصرَّف في ماله ثم يقرُّ به فيأخذ المقر له، ولأنَّه أقرَّ بما هو ممنوع من التصرف فيه فلم ينفذ، كإقرار الرَّاهن على الرَّهن، والمفلس على المال^(١).

ويرى أبو حنيفة أنَّ السُّفْهَاءَ إذا أقرَّ بدين أو غيره لزمه الإقرار ما دام قد بلغ خمساً وعشرين سنة، وحجته في ذلك عموميات الأدلة الدالة على الإقرار منها: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، فوجه الشاهد: أنَّ الآية عامَّة وشهادة الإنسان على نفسه إقرار^(٢).

ويرى بعض فقهاء الحنابلة والشافعية، أنَّه يلزمه ما أقرَّ به بعد فكِّ الحَجْر عنه^(٣).

بينما يرى بعض فقهاء المالكية وبعض فقهاء الحنفية أنَّه يؤخذ بإقراره بالثُلث إنَّ كان ذلك في مرضه^(٤).

ولعل الرَّاجح في ذلك أنَّه لا يقبل إقرار السُّفْهَاءِ بدين ولا يلزمه بعد فكِّ الحَجْر عليه؛ لأنَّ المنع من نفوذ إقراره في الحال إنَّما ثبت لحفظ ماله عليه، ودفع

(١) انظر: مواهب الجليل، الخطَّاب، ٦٢/٥، والمغني، ابن قدامة، ٢٥٤/٦، وأحكام القرآن، ابن العربي، ٤٢١/١،

ص ٢٦٩، وانظر: مغني المحتاج، الشَّربيني، ٢٣٤/٢، وحاشية ابن عابدين، ١٧٨/٩.

(٢) انظر: بدائع الصَّنائع، الكاساني، ١٧٣/٦-١٧٤، والهداية المرغيناني، ٢٦٥/٩، والجامع لأحكام القرآن،

القرطبي، ١٦٠/٣.

(٣) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٥٤/٦، ومغني المحتاج، الشَّربيني، ٢٣٤/٢.

(٤) انظر: مواهب الجليل، الخطَّاب، ٦٢/٥، والهداية المرغيناني، ٢٦٩/٩.

الضَّرْر عنه، فلو نفذ بعد فك الحَجْر لم يفد إلاَّ تأخير الضَّرْر عليه إلى أكمل حالتيه؛ ولأنَّ الحَجْر على السَّفِيه لحظ نفسه من أجل ضعف عقله وسوء تصرفه، ولا يندفع الضَّرْر إلاَّ بإبطال إقراره بالكُلِّيَّة كالصَّبِيَّ والمجنون، وأمَّا صحته فيما بينه وبين الله تعالى؛ فإنَّ عِلْمَ صحته ما أقرَّ به كدَيْن لزمه من جنابة أو دَيْن لزمه قبل الحَجْر عليه فعليه أدائه؛ لأنَّه عِلْمٌ أنَّ عليه حقاً فلزمه أدائه كما لم يقرَّ به، وإنَّ عِلْمَ فساد إقراره مثل: أنَّ عِلْمَ أنَّه أقرَّ بدَيْن ولا دَيْن عليه، أو بجناية لم توجد منه، أو أقرَّ بمال لا يلزمه، مثل: أنَّ أتلف مال من دفعه بقرض أو بيع لم يلزمه أدائه؛ لأنَّه يعلم أنَّه لا دَيْن عليه، فلم يلزمه شيء كما لو لم يقرَّ به^(١).

المطلب الثاني: حكم إقراره بما يوجب حداً أو قصاصاً

إذا أقرَّ المحجور عليه لسفه بما يوجب حداً أو قصاصاً كالزُّنا، والسَّرقة، وشرب المسكر، والقذف، والقتل العمد، أو قطع اليد وما أشبهها؛ فإنَّ ذلك مقبول ويلزمه حكم ذلك في الحال^(٢).

قال ابن المنذر: "أجمع كلُّ من نحفظ عنه من أهل العلم على أنَّ إقرار المحجور عليه للسفه على نفسه جائز إذا كان إقراره بزنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف أو قتل، وأنَّ الحدود تقام عليه، وهذا قول الشافعي، وأبي ثور،

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٥٤/٦.

(٢) انظر: المنهاج، للنووي، وشرحه مغني المحتاج، الشَّرِيبِي، ٢٣٤/٢، ومواهب الجليل، الخطَّاب، ٦١/٥، والمغني،

ابن قدامة، ٢٤٩/٦، وبدائع الصَّنَائِع، الكاساني، ١٧٧/٦، وتكملة فتح القدير، ابن قودر، ٢٦٥/٩.



فقده التعامل مع السفهاء في ضوء القرآن الكريم

وأصحاب الرأي، ولا أحفظ عن غيرهم خلافاً؛ وذلك لأنه غير متهم في حق نفسه، والحجر إنما تعلق بماله فقبل إقراره على نفسه بما لا يتعلق بماله^(١).
وإذا أقر بما يوجب القصاص فعفا مستحق القصاص بعد إقراره على مال ثبت؛ لأنه تعلق باختيار غيره لا بإقراره، فصحح كما لو ثبت بالبينة، وقيل: لا يصح؛ لئلا يتخذ ذلك وسيلة إلى الإقرار بالمال، بأن يتواطأ الحجور عليه والمقر له على الإقرار بالقصاص والعفو عنه على مال؛ ولأنه وجوب مال مستنده إقراره فلم يثبت كالإقرار به ابتداءً، فعلى هذا القول يسقط وجوب القصاص في المال في الحال^(٢).

المبحث الثاني: أحكام تتعلق بتصرفات السفهاء

المطلب الأول: حكم بيع وشراء السفهاء بدون إذن وليه

يرى جمهور الفقهاء أن بيع وشراء السفهاء الحجور عليه بغير إذن وليه غير صحيح^(٣). وخالف في ذلك أبو حنيفة، حيث يرى أن بيع السفهاء نافذ؛ لأنه بيع عن تراض فيجوز، كما يرى أنه إذا حَجَرَ عليه القاضي ثم أقر بدين أو تصرف في ماله ببيع أو هبة أو غيرهما أجاز تصرفه^(٤).

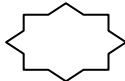
(١) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٥٠/٦.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٥٠/٦، مغني المحتاج، الشَّرْبِينِي، ٢٣٤/٢.

(٣) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٤٨/٦، والمنهاج، للنَّوَوِيِّ، مغني المحتاج، الشَّرْبِينِي، ٢٣٣/٢، وأحكام القرآن، ابن

العربي، ٤٢١/٨، بدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٦/٦، والهداية، المرغيناني، ٢٦٩/٩.

(٤) انظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٣/٦، والهداية، المرغيناني، ٢٦٥/٩، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي،



أما إذا باع بإذن وليه فهل يصح تصرفه أم لا؟

الفقهاء في هذا على قولين:

القول الأول: قيل: يصح؛ لأنه عقد معاوضة، فملكه بالإذن كالنكاح، ولأنه عاقل محجور عليه، فصَحَّ تصرفه بالإذن فيه كالصبيِّ، وتعليل ذلك أنَّ الحَجْرَ على الصبيِّ أعلى من الحَجْرَ على السَّفِيهِ، فيصحَّ تصرفه بالإذن، فهاهنا أولى؛ ولأننا لو منعنا تصرفه بالإذن لم يكن هناك طريقة لمعرفة رشده واختباره. وهذا قول أكثر الفقهاء.

القول الثاني: لا يصح؛ لأنَّ الحَجْرَ عليه لتبذيره وسوء تصرفه، فإذا أُذِنَ الولي فقد أُذِنَ فيما لا مصلحة فيه، فلم يصح كما لو أُذِنَ في بيع يساوي عشرة بخمسة، وهذا قول في المذهب الحنبليِّ والشافعيِّ، وبه قال بعض فقهاء المالكيَّة^(١).

المطلب الثاني: حكم زواجه

اختلف الفقهاء في حكم زواج السَّفِيهِ هل يصح أم لا؟
[١] يرى فقهاء الحنابلة أنه إذا تزوجَّ صحَّ النُّكاح بإذن وليه وبغير إذن وليه، وهذا قول أبي حنيفة، ووجه هذا الرَّأي أنَّ الزَّواجَ عقد غير مالي، فصَحَّ منه كخلعه وطلاقه، وإنَّ لزم منه المال فحصوله بطريق الضَّمْنِ فلا يمنع من العقد، كما لو لزم ذلك من الطَّلَاق^(٢).

(١) انظر: مواهب الجليل، الخطَّاب، ٦١/٥-٦٢، والمغني، ابن قدامة، ٢٦٣/٦، وأحكام القرآن، ابن العربيِّ،

٤٢١/١، بدائع الصَّنَائِع، الكاسانيِّ، ١٧٦/٦، والهداية، المرغينانيِّ، ٢٦٩/٩، ومغني المحتاج، الشَّرْبِينِي، ٢٣٢/٢.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ٢٥١/٦، وبدائع الصَّنَائِع، الكاسانيِّ، ١٧٦/٦، والهداية، المرغينانيِّ، ٢٧٢/٩.



[٢] ويرى فقهاء الشافعية أنه لا يصح إذا كان بدون إذن وليه؛ لأنه تصرف يجب به مال، فلم يصح بغير إذن وليه كالشراء، ويصح بإذن وليه؛ لأنه مكلف صحيح العبارة، وإنما حُجِرَ عليه حفظاً لماله، وقد زال المنع بالإذن^(١).

المطلب الثالث: حكم طلاقه وخلعه

يرى أكثر أهل العلم أن طلاقه نافذ؛ لأنَّ الطلاق ليس بتصرف في المال، ولا يجري مجراه، فلا يمنع منه كالإقرار بالحد والقصاص، والدليل على أنه لا يجري مجراه؛ أنه يصح من العبد بغير إذن سيده مع منعه من التصرف في المال، ولا يملك بالميراث؛ ولأنَّه مكلف طلق امرأته مختاراً فوق طلاقه كالعبد والمكاتب.

وقال ابن أبي ليلى: "لا يقع طلاقه؛ لأنَّ البضع يجري مجرى المال، بدليل أنه يملكه بمل، ويصح أن يزول ملكه عنه بمل، فلم يملك التصرف فيه كالمال"^(٢).
أما خلع السفية فإن خالع صحَّ خلعه؛ لأنه إذا صحَّ طلاقه الذي لا يحصل منه على شيء؛ فالخلع الذي يحصل به على مال أو لى، إلا أن العوض لا يدفع إليه، وإن دُفِعَ إليه لم يصح قبضه، وإن أتلفه لم يضمه، ولم تبرأ المرأة بدفعه إليه، وهو من ضمانها إن أتلفه أو تلف في يده؛ لأنها سلطته على إتلافه^(٣).

الخاتمة:

(١) انظر: المهذب، الشيرازي، المطبوع مع شرحه المجموع، ٣٦/١٣، ومغني المحتاج، الشريبي، ٢٣٣/٢.

(٢) انظر: مواهب الجليل، الخطاب، ٦١/٥، والمغني، ابن قدامة، ٢٥٠/٦، بدائع الصنائع، الكاساني، ١٧٦/٦، والهداية، المرغيناني، ٢٧٢/٩، المهذب، الشيرازي، المطبوع مع شرحه المجموع، ٣٧/١٣.

(٣) المراجع السابقة الأجزاء والصفحات نفسها.

ومن هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية :

[١] أن الشريعة الإسلامية تتميز بالشمول، والكمال فقد شملت تشريعاتها

وأحكامها جميع الأفراد والفئات، ومنهم: "السفهاء".

[٢] ورد لفظ "السفيه" ومشتقاته في القرآن الكريم في عدد من الآيات

القرآنية، منها ما أريد به السفه في الدين، ومنها ما أريد به السفه في الدنيا،

وكلا الأمرين يرجعان إلى أصل واحد، وهو: الخفة والجهل بمواضع التصرف،

فالسفه في الدين، والسفه في الدنيا، هو الجهل والخفة، ومعنى "الجهل" شامل

لجميع من أطلق عليه اسم "السفيه".

[٣] الرَّاجِح من أقوال العلماء في أن المراد بالسفيه في قوله تعالى ﴿فَإِنْ

كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ هو الجاهل الضعيف الذي لا رأي له، ولا

يحسن التصرف في الأخذ والعطاء، المبذر لماله، المفسد لدينه، المستحق للحجر

عليه، صغيراً كان أم كبيراً، ذكراً كان أم أنثى.

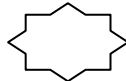
[٤] للعلماء في المراد بـ "الأموال" في قوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ قولان:

الأول: أن المراد بها أموال السفهاء وإنما أضيفت إلى الأولياء؛ لأنهم

قوامها ومدبروها، أو لأنها في أيديهم وهم الناظرون فيها، وقيل: أضيفت إليهم

لأنها من جنس أموالهم، فإن الأموال مشتركة بين الخلق في الأصل.



فقہ التعامل مع السفہاء فی ضوء القرآن الکریم

الثانی: أن المراد بها أموال الأولیاء حقیقة، وأن المراد من النهی نهی الرجل أو المکلّف أن یؤتی ماله سفہاء أولاده ونسائه، فیضیعونها فیرجع عالیهہم، لذلك نہاہم عن ذلك لِمَا فیہ من الإفساد.

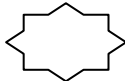
ولعلّ الجمع بین القولین أولى، فیکون المراد بالأموال أموال الفریقین "السفہاء" و"الأولیاء"؛ لأنّ إفساد المال یرجع بالنقص علی الجميع.

[5] یستفاد من قوله تعالى: ﴿أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ أي أن الله تعالى جعل قوام حیاتنا ومعاشنا فی المال، ففیہ صلاح لديننا ودنیانا.

[6] المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ فقہ التعامل مع السفہاء مادیاً، فإن كان المراد بالأموال فی قوله ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ أموال السفہاء؛ یرجع الأمر للأولیاء بالإنفاق علیہم وکسوتهم من أرباح أموالهم لا من أصولها؛ لأنّ المطلوب من الأولیاء أن یتجرروا فیها حتّی یرجحوا وینفقوا علیہم من أرباحها؛ لأنّ الإنفاق علیہم من أصولها یعرضها للنفاد والانتهاة.

أما إن كان المراد بالأموال أموال الأولیاء؛ فإنّ فی الآیة دلیلاً علی وجوب النفقة علی الأولاد السفہاء والزّوجات، لأمره تعالى إیانا بالإنفاق علیہم من أموالنا.

[7] والمستفاد من قوله ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فقہ التعامل المعنوی مع السفہاء ومع کلّ من نعولهم مادیاً؛ لأنّ الإحسان المادی المصحوب بخشونة التعامل القوليّ والمعنویّ، لا یؤدي مقصوده الشرعیّ. وعلیه فإنّ المراد بقوله



﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ هو كل ما يصدق عليه مُسَمَّى "القول الجميل"، فهو يشمل كل معروف سكنت إليه النفس وأحبته لحُسْنِهِ وجماله. [٨] من الأحكام المتعلقة بالسَّفِيهِ الحَجْرُ عليه، وهو ثابت عند جمهور العلماء، والمراد بالحَجْرُ في اللُّغَةِ: المنع، وهو يوافق المعنى الشرعيَّ له، الذي هو: منع الإنسان من التَّصَرُّفِ في ماله. والحَجْرُ ثابت على السَّفِيهِ، على قول جمهور العلماء.

[٩] يرى جمهور العلماء أنَّ ثبوت الحَجْرِ على السَّفِيهِ لا يكون إلاَّ بحكم الحاكم، وكذلك لا يزول الحَجْرُ عنه إلاَّ به.

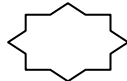
[١٠] يستحب إشهار الحَجْرِ على السَّفِيهِ بالإشهاد، أو بالنَّشْرِ في الصُّحُفِ ليظهر أمره، فيجتنب النَّاسُ معاملته في البيع والشُّراء.

[١١] إذا حَجَرَ الحاكم على السَّفِيهِ فباع واشترى كان ذلك فاسداً، واسترجع الحاكم ما باع واشترى، وردَّ الثمن إن كان باقياً؛ لأنَّ مَنْ عَامَلَ السَّفِيهِ بعد الحَجْرِ عليه فهو المُتَلَفُ لماله الضَّامِنُ له.

[١٢] يثبت الحَجْرُ على الكبير عند جمهور العلماء كما يثبت على الصَّغِيرِ؛ لأنَّ السَّببَ المقتضي للحَجْرِ على الصَّغِيرِ هو السَّفَه، فإذا وُجِدَ في الكبير ثبت الحَجْرُ عليه.

[١٣] كما يثبت الحَجْرُ على السَّفِيهِ؛ تثبت الولاية عليه، بدليل قوله تعالى:

﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ لأنَّ الله جعل لكل واحد من المذكورين في الآية ولياً، فكان منهم السَّفِيهِ.



[١٤] يرى أكثر الفقهاء أنه لا يقبل الإقرار من السفه المحجور عليه بما كالدين، أو بما يوجب المال كجناية الخطأ وشبه العمد، وأنه يقبل إقراره بما يوجب حداً أو قصاصاً كالزنا، والسرقه، وشرب المسكر، والقذف، والقتل، وغير ذلك.

[١٥] مذهب جمهور العلماء أن بيع وشراء السفه المحجور عليه بغير إذن وليه غير صحيح، واختلفوا في حكم بيعه بإذن وليه إلى قولين: أحدهما: أنه يصح، والثاني: لا يصح.

التوصيات والمقترحات:

[١] على الأولياء الاهتمام بهذه الشريحة "السفهاء"، وذلك بحسن التعامل معهم مادياً ومعنوياً، قولاً وفعلاً.

[٢] على الأولياء العمل على صيانة حقوق السفهاء الماليّة، والسعي لتنميتها؛ وذلك بالتّجار بها، وألاّ يتركوها جامدة دون السعي إلى تنميتها حتّى لا تتعرّض للنّفاذ والانتها.

[٣] على الأولياء منع السفهاء من التّصرّفات التي تكون سبباً لإهدار أموالهم وممتلكاتهم.

[٤] على الأولياء النّفقة على السفهاء وكسوتهم، سواء كان ذلك من أموال السفهاء إن كانت لهم أموال، أو من أموال الأولياء إن كانوا بدون مال، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا

وَأكسُوهم وقولوا لهم قولا معروفا﴾ [النساء: ٥].

[٥] يجب أن يصلح الإحسان الماديّ إلى السُّفهاء الإحسان المعنويّ، فكلّ منهما يكمل الآخر، ولا يستقيم الإحسان الماديّ ويؤدي دوره إلاّ بالإحسان المعنويّ، المتمثّل في القول الجميل، والمعاملة الحسنة بالمعروف.

[٦] على الحُكّام، والعلماء، والمرشدين، نشر الوعي بين أفراد المجتمع بضرورة الاهتمام بهذه الشريحة من النَّاس، وفقه التَّعامل معهم ماديّاً ومعنويّاً وعدم احتقارهم وازدراؤهم.

[٧] على الجهات المختصة العمل على فتح المرافق والمصحات الإرشاديّة والتَّوعويّة، لمساعدة مثل هذا الصَّنّف في المجتمع؛ لتوعيتهم بدورهم في الحياة، وكيفية الحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم، وعدم تبذيرها والإسراف فيها.

[٨] على الجهات المعنية استخدام أسلوب الحزم (الحَجْر) في حقّ كل مَنْ لا يحسن التَّصرُّف في ماله وممتلكاته، صغيراً كان أم كبيراً، ذكراً كان أم أنثى.

[٩] على كل مَنْ وُلِّيَ أمر السُّفهاء إعطاؤهم حقوقهم كاملة بعد زوال السُّفه منهم، ببلوغهم مرحلة الرُّشد، وحسن التَّصرُّف في أموالهم وممتلكاتهم.